خلال تدشين خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2014

برنامج الغذاء العالمي يعلن عن تقديم (492) مليون دولار خلال عامين

وزير الخارجية: اليمن لايزال يواجه تحدياً ويتطلب دعم المجتمع الدولي

الممثل المقيم للأمم المتحدة : الاحتياجات الحالية لليمن تجعله من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية عالمياً

صنعاء / بشير الحزمي :

دشن وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي والفريق القطري الإنساني في اليمن أمس بالعاصمة صنعاء خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2014م وذلك بحضور عدد من الوزراء وممثلي المنظمات الدولية وسفراء الدول الصديقة والشقيقة المانحة .

وفي حفل التدشين أعلن برنامج الغذاء العالمي عن تقديم 492 مليون دولار قيمة عمليات للبرنامج لتلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن خلال عامين .

وخلال التدشين أكد وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي أن الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد عام 2011 قد ألقت بتداعياتها السلبية على مختلف المجالات ولاسيما الوضع الإنساني.

وقال أن اليمن تعد من الدول الأقل نمواً وتواجه الكثير من التحديات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية . حيث تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع النمو السكاني إلى جانب محدودية الموارد الأساسية وبطء الاقتصاد اليمني .

وأوضح أنه وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد التسوية السياسية التاريخية وما رافقها من استقرار نسبي في الوضع الاقتصادي والأمني إلا أن الوضع الإنساني في اليمن لا يزال يمثل تحديا كبيرا أمام الحكومة ويتطلب اهتمام ودعم المجتمع الدولي الذي بدأ ينصرف اهتمامه بعيدا عن اليمن وصوب مناطق أخرى من مناطق الأحداث التي تشهدها المنطقة .

وأشار القربي إلى أن الإحصاءات والدراسات تدلل على أن أكثر من نصف السكان لا يزالون بحاجة إلى شكل من إشكال المساعدة الإنسانية من بينهم 10 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في حين لا تتوفر المياه النظيفة والصرف الصحي لنحو 13 مليون يمني . كما أن أكثر من 8،5 مليون نسمة لا يتمكنون من الحصول بشكل كاف على الخدمات الصحية . وأن ثمة أكثر من 300 ألف نازح جراء الحروب في صعدة أو المواجهات مع عناصر تنظيم القاعدة لا يزالون يعيشون في ظل ظروف إنسانية صعبة تتطلب تقديم العون والرعاية . فضلا عن أن اليمن تحتضن أكثر من مليون لاجئ من دول القرن الإفريقي بما يمثلونه على اليمن من عبء اقتصادي وتكلفة في تقديم الخدمات لهم .

وقال : لقد تبنت حكومة الوفاق الوطني برنامجاً طموحاً هدف إلى إعادة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وبما ينعكس إيجابا على الأوضاع الإنسانية في البلاد وقد جعلت الحكومة معالجة الأوضاع الإنسانية في مقدمة أولوياتها وعملت على تيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية ووصول العاملين في المجال الإنساني إلى مناطق الصراع وتواجد النازحين وكذا تقديم كافة التسهيلات للمنظمات العاملة في هذا المجال وفقا للقوانين والأنظمة ذات الصلة .

وأوضح أن مجلس الوزراء قد اعتمد يوم 26 يونيو 2013 وثيقة السياسات الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي في الجمهورية اليمنية والتي تعالج آثار النزوح الداخلي الناتج عن الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة فضلا عن معالجة النزوح في مراحله المختلفة ، كما تطرق لطائفة واسعة من الحقوق الأساسية للنازحين ، وتتضمن الوثيقة ادوار ومسئوليات الجهات المختلفة بما في ذلك المجتمع المدني والدولي .

ولفت إلى أن اليمن احتضنت خلال شهر نوفمبر 2013 مؤتمراً إقليمياً حول اللجوء والهجرة من القرن الإفريقي إلى اليمن شاركت فيه دول مجلس التعاون ودول القرن الإفريقي وتمخض عنه إعلان صنعاء الذي تضمن عدداً من التوصيات التي تسهم في إيجاد حلول لقضايا اللجوء والهجرة من القرن الإفريقي إلى اليمن والتي نأمل أن تتعاون الدول المشاركة في تنفيذه وأن يحظى بالدعم الدولي .

وقال : الى جانب ما سبق فإن النهوض بالوضع الإنساني في البلد كان احد أهم القضايا التي كانت على بساط البحث في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي اختتم أعماله بنجاح يوم 25 يناير الماضي وقد تضمنت وثيقته الختامية العديد من التوصيات ذات الصلة ولاسيما تلك التي خرج بها فريق القضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفريق الحقوق والحريات والتي لا شك ستجد طريقها في نصوص الدستور اليمني الجديد والقوانين المنفذة له .

وأوضح أن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2014 تتطلب دعماً يقدر بنحو 592 مليون دولار لمساعدة نحو 7.6 مليون شخص في مختلف إنحاء اليمن، مؤكدا أن استجابة الأشقاء والأصدقاء لهذه الخطة لا يسهم فقط في بعده الإنساني وإنما يسهم أيضاً في استقرار اليمن، كما انه يظفر التزامهم بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني في ظل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد .

وعبر عن خالص الشكر للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق للمساعدات الإنسانية وكافة الجهات المعنية والمنظمات التي شاركت في إعداد هذه الخطة الهامة .. معربا عن تقدير الحكومة اليمنية لهذه الخطة واستعدادها للمساهمة في تنفيذها .

وأكد أن نجاح الخطة رهن بتوفير الدعم اللازم لها . آملا أن تحظى بالدعم الكافي من قبل المنظمات المانحة ومن الدول الصديقة والشقيقة حتى يتسنى للخطة الإسهام الفاعل في معالجة الوضع الإنساني في اليمن وإنجاح العملية السياسية الجارية .

هذا وكان كل من وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حُمد ووزير الصحة العامة والسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي ووزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور ونائب رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين أحمد حرمل قد أوضحوا الاحتياجات الإنسانية في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والإنسانية والصعوبات التي تواجهها تلك الجهات في تلبية تلك الاحتياجات .

من جهته أوضح الممثل المقيم والمنسق الإنساني للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد أن حجم الاحتياجات الحالية يجعل اليمن واحدة من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية عالميا .

وقال أنه في عام 2014 بات أكثر من نصف سكان اليمن في احتياج إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، مبيناً أن الصراع الأخير في محافظتي صعدة وعمران عمل على زيادة ضعف الآلاف من السكان ، وزيادة محدودية وصول المساعدات الإنسانية .

وأشار ولد الشيخ إلى أن 14،7 مليون يمني يحتاج إلى مساعدات إنسانية في عام 2014م . وهذا يشمل 10،5 مليون من الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد ، كما لا يجد 13،1 مليون شخص سبيلاً للحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الملائم ولا يستطيع 8،6 مليون شخص الحصول على الخدمات الصحية ، في الوقت الذي لا يزال أكثر من 300 ألف شخص نازحين في الشمال وأكثر من 264 ألف لاجئ .

وقال أن لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2014 نظرة استشرافية تركز على الإنعاش المبكر والحلول المستدامة والمرونة بهدف انتشال الناس من الضعف . وتهدف الخطة أيضا إلى تلبية احتياجات 7،6 مليون شخص من أصل 14،7 مليون هم مجموع من يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في اليمن هذا العام .

وأوضح أن تنفيذ الخطة يتطلب تمويلا بقيمة 592 مليون دولار أمريكي، لافتا إلى أنه في عام 2013 تم الوفاء بـ53. % من متطلبات التمويل فقط . وحدث نقص في تمويل مجموعات مثل الحماية والتعليم والانتعاش المبكر على وجه الخصوص، مشيراً إلى أنه قد كان هنالك زيادة ايجابية في شراكة المنظمات الخليجية والشركاء المحليين من اليمن ، ضمن أنشطة الاستجابة .

وأضاف أنه قد تم ترتيب أولوية الأنشطة الإنسانية هذا العام على أساس تقييمات شاملة بالاحتياجات التي شملت شركاء من المناطق الجنوبية والوسطى والشمالية، مؤكدا أن التقييمات أظهرت أن النساء والفتيات والفتيان ضعفاء بشكل خاص بسبب عدم حصولهم على الحماية والتعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية .

وناشد الممثل المقيم والمنسق الإنساني للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد الشركاء في الجهات المانحة ودول الخليج لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2014م .

وقال أن اليمن تمر بمرحلة انتقالية سياسية ايجابية ، ولكن هذه العملية لا يمكن أن تنجح إلا عندما يتم تلبية الاحتياجات الإنسانية لملايين اليمنيين الفقراء.

ورشة عمل لمناقشة مسودة إستراتيجية تنمية الموارد البشرية الصحية للأعوام 2014-2020م

صنعاء / بشير الحزمي:

بدأت أمس بالعاصمة صنعاء فعاليات الورشة الخاصة بمناقشة مسودة الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية الصحية للأعوام (2014 - 2020م) والتي ينظمها على مدى يومين مشروع دعم الموارد البشرية للصحة بوزارة الصحة و الممول من الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع شركة ايبوس المقدمة للخدمات الفنية لتنفيذ المشروع بمشاركة 35 كادرا من قيادات الوزارة ومكاتب الصحة في محافظات لحج وتعز والحديدة والمحويت وشركاء القطاع الصحي من الجهات ذات العلاقة والمانحين.

وفي افتتاح الورشة أكد وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الطب العلاجي الدكتور غازي إسماعيل ضرورة أن تلبي الإستراتيجية الجديدة احتياجات المواطنين من الخدمات الصحية العامة من خلال الاهتمام بتوفير الكادر الوسطي من الممرضين والقابلات وتوفير المتطلبات المالية والاهتمام بعملية التأهيل والتدريب لتلبية احتياجات المرافق الصحية والحكومية من الموارد البشرية في مختلف التخصصات الطبية .

من جهتها أكدت وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان الدكتورة نجيبة عبد الغني أهمية هذه الإستراتيجية لتنمية الموارد البشرية الصحية القادرة على تقديم الخدمات الصحية ذات الجودة والارتقاء بالقطاع الصحي.

مثمنة الجهود المبذولة من قبل كافة الشركاء لانجاز مسودة الإستراتيجية بما يلبى تطلعات الجميع في الاهتمام والارتقاء بالقطاع الصحي .

من جانبه أوضح مدير عام تنمية الموارد البشرية بوزارة الصحة العامة والسكان الدكتور ناصر الأخرم أن هذه الورشة التي يشارك فيها كافة شركاء الموارد البشرية الصحية على المستوى المركزي والمحافظات تهدف إلى مراجعة مسودة الإستراتيجية المعدة من قبل فريق العمل .

وقال إن الإستراتيجية الوطنية للموارد البشرية 2014 – 2020 تهدف إلى تعزيز دور النظام الصحي في جودة الخدمات الصحية المقدمة بالإضافة إلى زيادة الوصول والحصول على الخدمات الصحية على مستوى الريف والحضر . كما أنها تعزز من دور وكفاءة وتأهيل الموارد البشرية الصحية في اليمن وستقلل من عملية الهجرة إلى الخارج إذا ما تم التفاعل من قبل وزارة المالية والخدمة المدنية .

وأكد أن الإستراتيجية تمثل فرصة لوزارة الصحة العامة والسكان ولكل شركاء الموارد البشرية الصحية في التعليم العالي والخدمة المدنية والتعليم الفني بالإضافة إلى شركاء التنمية الصحية في اليمن من أجل تعزيز صحة المواطن اليمني في المستقبل.

دوره أوضح رئيس فريق العمل في مشروع دعم الموارد البشرية للصحة الممول من الاتحاد الأوروبي حمودة بالأمين أن الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية الصحية ستعطي إطاراً عاماً بحيث يعمل كل الشركاء برؤية موحدة لتنمية الموارد البشرية الصحية .

وقال أن الإستراتيجية ستساعد في تنسيق التدخلات الداعمة وتوزيع الأدوار بين المانحين في دعم مختلف الجوانب التي تركز عليها الإستراتيجية ، مؤكدا أهمية انجاز الإستراتيجية وتنفيذها على الواقع وبما يخدم القطاع الصحي في اليمن والنهوض بواقع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين .

وأشار بالأمين إلى أن المشاركين في الورشة سيتوزعون على أربع مجموعات عمل لتناقش كل مجموعة مكوناً من مكونات الإستراتيجية وبما يحقق أعلى قدر من المراجعة والاستيعاب لملاحظات الشركاء والمعنيين والخروج بصيغة نهائية لمسودة الإستراتيجية لرفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها ومن ثم بدء خطوات العمل التنفيذية، لافتا إلى أن الإستراتيجية ستتضمن برنامج العمل القادم وآلية المتابعة والتقويم .

وقال : بعد أن تقر الإستراتيجية من مجلس الوزراء سيقوم المشروع بالعمل على السياسات لتطبيق الإستراتيجية ومن ثم بناء وتطوير النظم الموجودة الخاصة بإدارة الموارد البشرية الصحية .

وأوضح أن المشروع سيعمل خلال الفترة القادمة على اعداد قائمة معتمدة للشركاء الذين لهم دور في تنمية الموارد البشرية الصحية، البدء بتطبيق الإستراتيجية ، العمل على التوصيف الوظيفي وتنظيم العمل من الوحدة الصحية وحتى القيادة العليا، مساعدة مدربي الجامعات والمعاهد الصحية على تطوير قدرات المدربين وعلى آلية تطوير برامج التدريب ، عمل دراسة لمعرفة حزمة التحضير التي تتماشى مع وضع وإمكانيات البلد ، كما سيساعد المشروع وزارة الصحة ومكاتبه في المحافظات والمديريات في عمل خطة واقعية مبنية على احتياجات ، بالإضافة الى تطوير قاعدة البيانات للموارد البشرية الصحية وربطها بقاعدة البيانات المركزية في وزارة الصحة .

وأضاف بالأمين بقوله : سنعمل على تقييم اثر التدريب على الخدمات التي تقدمها القوى البشرية الصحية لتساعد في تعديل مناهج التدريب وذلك من خلال العمل مع كليات الطب والمعاهد الصحية .

اللجنة الفنية للتعداد تقر التقرير التقييمي لنتائج أعمال مرحلة التحزيم

صنعاء / ... الحزمي:

أقرت اللجنة الفنية للتعداد أمس بالعاصمة صنعاء في اجتماعها الحادي عشر برئاسة وكيل الجهاز المركزي للإحصاء رئيس اللجنة الفنية للتعداد الدكتور عبد الحكيم العبيدي ملخص التقرير التقييمي لنتائج أعمال مرحلة التحزيم للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م والذي تضمن مرحلة تحديد وتحزيم حدود المدن وكذا مرحلة تحديد وتحزيم القطاعات والأقسام والبلوكات للتعداد .

كما أقرت اللجنة التقرير نصف السنوي 2013 للفترة (يوليو – ديسمبر) والمقدم الى مجلس الوزراء حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد والذي تضمن عرضا توضيحيا لمستوى تنفيذ أنشطة التعداد خلال 2013م وكذا أنشطة اللجان العليا والفنية ومكتب التعداد والفريق الفني .

كما تضمن التقرير أنشطة اللجان التحضيرية المكتبية والتي تشمل الأطر والخرائط والعينات والوثائق والتجهيز المكتبي والدراسات المتعمقة والتدريب والتجهيز الآلي والتوثيق والإعلام والترويج والنشر والورش والندوات والتعاون الفني والتنسيق مع المانحين وكذا النفقات المالية للتعداد خلال الفترة والأعمال والأنشطة المساعدة . بالإضافة إلى احتوائه عرض ملخص نتائج تنفيذ مرحلة التحزيم للتعداد 2014م وكذا عرض، في مجال تجهيز أعمال التعداد التجريبي المصغر.

كما جرى خلال الاجتماع إطلاع أعضاء اللجنة الفنية للتعداد على الاستمارة الالكترونية لحصر المباني والمساكن والأسر والمنشآت 2014 م باستخدام الماسح الضوئي .

وأشاد وكيل الجهاز المركزي للإحصاء رئيس اللجنة الفنية للتعداد الدكتور عبد الحكيم العبيدي بمستوى سير مراحل التعداد ومستويات الانجاز، مؤكدا أهمية تقييم الأداء أولا بأول في مختلف المجالات الفنية والمالية والإدارية .. متطلعا إلى سير العمل في مراحل التعداد القادمة بنفس المستوى والجودة المطلوبة .

ولفت إلى أن مرحلة التحزيم من المراحل التحضيرية المهمة لتنفيذ التعداد وقد كللت أعمالها الميدانية بالنجاح التام وبحسب الخطة الموضوعة .

وأكد أن كل هذه الأنشطة هي جزء من مكون الإستراتيجية، لافتا إلى أن تجربة كل هذه القضايا قد تمت في عدة دول وقد حققت النجاح .

وأشار إلى أن وجود خبراء في هذا الجانب لم يكن فقط بهدف التدريب وإنما أيضاً من اجل العمل مع فريق وطني ليكتسب الخبرات من اجل بناء القدرات المحلية .

مجلس القضاء يستكمل مناقشة اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر القضايا الجزائية

صنعاء / سبأ:

عقد مجلس القضاء الأعلى اجتماعه الأسبوعي أمس،برئاسة رئيس المجلس القاضي الدكتور علي ناصر سالم .

وفي الاجتماع استكمل المجلس مناقشة اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر القضايا الجزائية واتخذ بشأن الموضوع القرار المناسب.

واستعرض المجلس القرارات الإدارية الصادرة بشأن تعيين عدد من القضاة للتدريس بالمعهد العالي للقضاء كمحاضرين غير متفرغين.

وفصل مجلس القضاء الأعلى في تظلمات عدد من أعضاء السلطة القضائية والتنبيهات الموجهة إليهم.

وكان المجلس ناقش عددا من المواضيع المدرجة في جدول أعماله واتخذ إزاءها القرارات المناسبة وأقر محضر جلسته السابق.